

الحركة التعاونية بين التداعي والطموح

الاستاذ الدكتور محمود فرج الامي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المقدمة :

يواجه العراق تحديات خطيرة ومصاعب جمة في سعيه لإعادة البناء والتنمية الشاملة والتي تتطلب بالتأكيد حشد كافة الجهود والطاقت لمواجهتها والتغلب عليها .. وقد أثبتت تجارب وخبرات بلدان العالم أهمية الحركة التعاونية الفائقة ودورها الكبير في الإسهام بحل المشاكل المهمة والمعقدة كتطوير الزراعة وحل مشكلة السكن وتنظيم التجارة الداخلية وتعزيز الصناعات الصغيرة والحرفية وتوفير فرص العمل على نطاق واسع وتبني مختلف الحلول الإقتصادية والإجتماعية لمشاكل المجتمع الأخرى .

بالفعل ورثنا من العهد المباد حركة تعاونية محطمة ومتخلفة ، تحولت على مر السنين - على الرغم من بعض الإنجازات - الى مجرد واجهة سياسية للنشاط الحزبي والى مرتع خصب لأزلام النظام البائد وفلوله .. وكان المفروض أن يؤدي سقوط النظام الدكتاتوري الى إعادة النظر جذرياً بالواقع التعاوني وإصلاحه وإعادة بناء الحركة التعاونية بما ينسجم والواقع الجديد ووضع كافة إمكانيات وأفضليات العمل التعاوني في خدمة الجماهير وبناء المجتمع .. إلا أن الآمال والتطلعات قد تبخرت كلياً وتراجع النشاط التعاوني بكافة أشكاله وميادينه من سئ الى أسوأ ، والأسوأ من هذا وذلك هو هيمنة مافيات المرتزقة والنفعيين والدخلاء على ما تبقى للتنظيمات التعاونية من وسائل وإمكانيات واستشراء الفساد المالي والإداري في كافة مفاصل ومستويات الحركة التعاونية بشكل لم يسبق له مثيل وسيادة الشللية والوصولية والمصلحية على العلاقات التعاونية والتي أفرزت قيادات مشبوهة من أصحاب الفساد والتاريخ الملوث استطاعت بسهولة من إغتصاب القيادات التعاونية على كافة المستويات .

من ناحية أخرى فقد اصطدمت جهود التعاونيين المخلصين لإيقاف تداعي الحركة التعاونية وإنقاذ التنظيمات التعاونية وإصلاح الواقع التعاوني بجدار قوي من مافيات المرتزقة والطامعين بالثروة التعاونية.. واستطاع هذا البعض بالفعل في غياب الدولة والقانون وشراء الضمائر عن طريق الرشاوى والأطماع واتساع العلاقات المشبوهة من تعزيز هيمنة العناصر الدخيلة والفاصلة على الواقع التعاوني واحتكارها للمواقع القيادية الأولى في التنظيمات التعاونية ومنع تحقيق مساعي الإصلاح والتطوير وبالتالي وضع النشاط التعاوني والحركة التعاونية أمام طريق مسدود وسط حالة مريرة من الشلل والعجز التام عن أداء دورها في خدمة المجتمع والقاعدة الجماهيرية العريضة .. ولعل ما يزيد في خطورة القضية التعاونية وتعقدها هو حالة التجاهل التي قوبلت بها هذه القضية خلال الاعوام الماضية من رجال الحكومة وأعضاء مجلس النواب والقيادات السياسية والدينية وعجزها عن التصدي لها بروح المسؤولية الوطنية ومصلحة المجتمع ، ولعل هؤلاء المسؤولين لا يدركون بأن سكوتهم وتجاهلهم لما يهم مصلحة الجماهير وهم في مواقع سياسية وتنفيذية مهمة هو مشاركة حقيقية للمفسدين في فسادهم وتستر واضح على جرائمهم واستحواذهم على المكاسب والإميازات اللامشروعة وتشجيع لهم على التمادي في تجاوزاتهم وإضرارهم الشديد بالحركة التعاونية والمصلحة الوطنية مما يدل وبدون أدنى شك على غياب أو تدني الحس الوطني والشعور بالمسؤولية . ولو افترضنا جذاً بأن مواقف هؤلاء المسؤولين والسياسيين ناجمة عن جهلهم بأمر التعاون وإدراكهم لأهميته كجهلهم بالكثير من أمور السياسة والإقتصاد واحتياجات المجتمع وهذا ممكن جداً ، لكن جهلهم أو تجاهلهم لأمر الدين والشرائع السماوية حالة خطيرة وسلوك غير مقبول حيث يأمرنا الدين الإسلامي صراحةً بالتمسك بالتعاون الذي جعل منه واجباً ملزماً وليس فعلاً محبباً أو حالة جوازية ، بل وجعل الله تعالى صفات التعاون والتعاوني والمتعاون فضيلة كبيرة وفعلاً محموداً يرفع من

صاحبه الى درجة الأخيار من عباد الله ... أمام هذا الواقع المتردي والفاسد تصبح ضرورة إنقاذ الحركة التعاونية من خطر الوقوع في الهوة السحيقة المندفعة نحوها بقوة مهمة وطنية كبرى لا تحتمل التردد أو التأجيل .. إننا اليوم وفي الوقت الذي نعيش فيه حركة التغيير بحاجة الى تضافر كل الجهود الخيرة والمخلصة لجميع العراقيين وفي مقدمتهم رجال الحكومة وأعضاء مجلس النواب والمنضوين في منظمات المجتمع المدني وغيرهم لتحقيق ذلك .. لكن قبل كل شيء فإن دعوتنا معنونة الى الجماهير التعاونية في كل العراق وخصوصاً الأغلبية الصامتة الحريصة على مصلحة عراقها العزيز وحركته التعاونية وضرورة انتقالهم الفوري من مقاعد المتفرجين الى مواقع المشاركين في الإنتفاضة الشاملة لإنقاذ حركتنا التعاونية واستعادتها لمكانتها الطبيعية ودورها الفاعل في خدمة تطلعات الشعب العراقي وآماله المشروعة في الرفاه والتقدم وما هذا البحث إلا محاولة متواضعة لوضع النقاط على الحروف بهذا الإتجاه والكشف عن ملامسات هذا الواقع المعقد وسبل إصلاحه ، وإنهاء حالة التجاهل والسلبية واللامبالاة الى الأبد ..

مشكلة البحث :

وصول الحركة التعاونية الى طريق مسدود وعجزها عن أداء دورها الإقتصادي والإجتماعي لخدمة الجماهير وتحقيق آمالها وتطلعاتها في الرفاه والتقدم بسبب هيمنة مافيات الفساد والإبتزاز على مقدراتها ، وموقف التجاهل واللامبالاة للجهات المعنية في الدولة والمجتمع إزاء الوضع الخطير وعدم التصدي له بأي شكل من الأشكال مما شجع على المزيد من التجاوز والاستغلال (من أمن العقاب أساء الأدب) ، ونقشي ظاهرة الفساد على أوسع نطاق وفي كافة التفاصيل وعلى كافة الأصعدة والمستويات التعاونية ودخول القطاع التعاوني بكامله دائرة الإهمال والنسيان والغياب التام من على خريطة العمل الوطني ، وتراجعته كثيراً في المواجهة التاريخية لإعادة بناء العراق والتنمية الشاملة .

أهداف البحث :

1. استعادة الحركة التعاونية لمكانتها ودورها الفاعل في بناء العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في العراق، كونها أرقى صور المشاركة الجماهيرية والعلاقات الديموقراطية المعتمدة على الذات ، واسهامها الفاعل بتأمين مصالح واحتياجات أوسع أوساط المواطنين وتحقيق تطلعاتهم .
2. التأكيد على أهمية ودور القطاع التعاوني في الحياة الإقتصادية والإجتماعية الى جانب القطاعين العام والخاص ، وضرورة دعمه وتشجيعه على المشاركة الفاعلة في مسيرة العمل الوطني وصياغة مستقبل العراق وإنهاء حالة التجاهل والإهمال المفروضة عليه .
3. تنقية الوسط التعاوني مما لحق به من صور سلبية وسمعة سيئة متناقضة تماماً مع أصوله ومبادئه ، وتطهيره ممن أساءوا اليه من الدخلاء الذين أسهموا في زعزعة الثقة بالعمل التعاوني . وإعادة بناء التنظيمات التعاونية على قاعدة من الكفاءة والإخلاص والشعور بالمسؤولية وعلى كل ما يسهم بتحويل الحركة التعاونية الى قوة إيجابية مهمة في معركة التنمية الشاملة .

أولاً : مدخل تاريخي :

التعاون كنشاط اقتصادي واجتماعي ليس بالحالة الجديدة او الطارئة على المجتمع العراقي بل ان جذوره عميقة وراسخة فيه منذ القدم فقد شهدت بلاد ما بين النهرين إبان الحضارة البابلية قيام أولى التنظيمات التعاونية في التاريخ في ميدان الزراعة والري وشهدت العلاقات التعاونية تطوراً كبيراً وتضاعفاً واضحاً في ظل الحضارات المتعاقبة وعززت الاديان السماوية من اهمية التعاون والعلاقات التعاونية ، وخصوصاً ديننا الاسلامي الذي كان من اكثرها وضوحاً وتمسكاً بالأصول التعاونية وأمر باتباعها والالتزام بها كصيغة متقدمة للعلاقة بين الناس ، بل واعتباره التعاون مبدأً أساسياً من مبادئ الدين الاسلامي وصفة إيجابية مهمة من صفات المؤمن الملتزم ترفع من صاحبها الى درجة الأخيار من عباد الله .. كما وإن انتشار العلاقات التعاونية بين الناس كان تقليداً متوارثاً لكافة الاجيال المتعاقبة في هذا البلد اياً كانت قومياتهم واديانهم وانتماءاتهم السياسية . من ناحية اخرى فقد اصبح التعاون اساساً متيناً للكثير من القيم والتقاليد المنتشرة على نطاق واسع في الريف والمدينة على حد سواء وفي مختلف مناطق وزوايا العراق ويلجأ اليه الناس في السراء والضراء .

اذا كان العراق سابقاً لتبني العلاقات التعاونية التقليدية والتمسك بها على مر العصور ، فإن التعاون الحديث قد نشأ متأخراً فيه بالقياس الى بلدان العالم المتقدم .. فقد ظهرت اول اشارة رسمية بخصوصه بعد قيام الحكم الوطني ضمن منهاج الحكومة العسكرية الثانية عام 1926 حيث وعدت الحكومة بسعيها لأيجاد جمعيات تعاونية ، وتكرار هذا الوعد ضمن منهاج الحكومة الهاشمية الثانية عام 1935 ، إلا ان هذه الوعود لم تأخذ طريقها للتنفيذ .. بنفس الوقت كانت هناك محاولات فردية لتأسيس جمعيات تعاونية في بغداد خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي قام بها بعض المثقفين من الذين درسوا في البلدان الاوربية او قاموا بزيارتها وتعرفوا على الجمعيات التعاونية فيها وقد أسست بعض الجمعيات التعاونية في بغداد فعلاً وفقاً لقانون الجمعيات الصادر عام (1922) إلا انها فشلت ولم تستمر طويلاً بسبب انعدام الخبرة وقلة الوعي والافتقار الى المختصين من الكوادر التعاونية والى التمويل اللازم ولعدم وجود قانون خاص بالتعاون .

يعتبر صدور قانون الجمعيات التعاونية رقم (27) لسنة (1944) بداية انطلاق الحركة التعاونية العراقية حيث اعترفت الحكومة رسمياً بموجبه بالمنظمات التعاونية بعد ملاحظة وتسويق ، ووفقاً لذلك جرى تأسيس بعض الجمعيات التعاونية ، إلا ان انتشارها كان محدوداً جداً إبان العهد الملكي وذلك بسبب ضعف القاعدة الفكرية والتنظيمية للتعاون وضعف الدائرة الحكومية المسؤولة عن ذلك . واستمر ذلك حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز (1958) التي دفعت بالنشاط التعاوني بقوة الى الامام بعد ان اعتمدته للإسهام بتحقيق الإصلاح الزراعي الجذري حيث أفرد قانون الإصلاح الزراعي باباً خاصاً بالتعاونيات الزراعية وسبل ادارتها واسهامها بحل المشكلة الزراعية وتطوير الريف ، وكذلك اصدارها قانوناً جديداً للتعاون عام (1959) بغية تفعيل التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية والسكانية وغيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومدّ يد العون لها من قبل الدولة .

بعد عام (1963) مرت الحركة التعاونية بحالات متباينة من المد والجزر تبعا لنوعية المسؤولين عليها في الجهاز الحكومي .. كانت الحركة التعاونية الزراعية تعمل تحت اشراف مديرية عامة تغيرت تسمياتها ضمن وزارة الزراعة ، ونفس الشيء كانت مديرية التعاون العامة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية المشرفة على الحركة التعاونية غيرالزراعية ، حتى قيام الاتحادات التعاونية خلال فترة السبعينات والتي إقتسمت مهمة الإشراف على الحركة التعاونية مع الدوائر الحكومية ، حيث كان الإتحاد العام للتعاون على رأس الحركة التعاونية غير

الزراعية منذ عام (1971) ، وتأسيس الإتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية عام (1977) . إتخذ إشراف الدولة أشكالاً متعددة حيث كانت وزارة الزراعة صاحبة الرأي الحاسم بخصوص نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق دوائرها المختصة ، أما الحركة التعاونية غير الزراعية (إستهلاكية ، إنتاجية ، إسكانية ، خدمية) والمرتبطة بالإتحاد العام للتعاون ، فكان إشراف الدولة عليها يجري من خلال إرتباطها بمكتب نائب رئيس الوزراء ومن ثم بمكتب نائب رئيس الجمهورية الى أن انتقل الإشراف الفعلي على الحركة التعاونية الى ديوان الرئاسة .. والمعروف أن هذه العلاقة مع الدولة تجري وفقاً لقوانين التعاون النافذة والتي جعلت من مجلس الوزراء مرجعية عليا للحركة التعاونية ومشرفاً عليها وكانت هذه العلاقة مفيدة في بعض الجوانب حيث الارتباط المباشر بمركز القرار . هذا ومن الجدير بالإشارة هو اهتمام النظام البائد بالتنظيمات التعاونية التي تزايدت أعدادها كثيراً في بعض الفترات مما مكنها أحياناً من اخذ بعض المواقع المهمة ، علماً بأن هذا الاهتمام كان ناجماً عن مصالحه القريبة والبعيدة حيث كان النظام مدركاً لإهميتها وتأثيرها وإمكاناتها .. ولهذا فقد حولها الى واجهة لنشاطه السياسي وسخرها لتحقيق مصالحه وجعل منها وسطاً لإبتزاز وإثراء أزماله على حساب المجتمع والقيم التعاونية النبيلة .. وقد عانت الحركة التعاونية كغيرها من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية إبان العهد الدكتاتوري الكثير من صنوف التخلف والتشردم والإهمال .. وتولى قيادتها عناصر في غالبيتها مفتقرة إلى أبسط مقومات القيادة الناجحة والى الحد الأدنى من الخبرة والكفاءة والنزاهة محسوبة ظلاماً على الأسرة التعاونية ، وانعكس ذلك بالطبع على عموم الميدان التعاوني الذي تحول الى وسط موبوء تسوده المشاكل الخطيرة والأمراض الفتالة .. وسط يتحكم فيه صنوف المرتزقة والنفعيين المتراكضين وراء الكسب الحرام والإثراء غير المشروع ، ونتيجة لذلك فقدت التنظيمات التعاونية ثقة أعضائها وإهتمام الجماهير بها مما أدى الى غياب الولاء والانتماء الحقيقي للعقيدة التعاونية وانتشار الفساد والكثير من المظاهر السلبية المرفوضة في الحركة التعاونية حتى أصبحت تعابير مثل التعاون والتعاونية والتعاوني وكأنها تعابير يراد بها الانقاص والإساءة لمن تقال عنه أو يوصف بها أو على الأقل إنها تقلل من شأنه بشكل أو آخر .

إن سقوط النظام الدكتاتوري وفي الوقت الذي كان المفروض بالحركة التعاونية استعادة دورها ومكانتها في إعادة بناء العراق والعمل على تنقيتها مما لحق بها من أدران ومن صنوف الفساد والمفسدين ، وإصلاحها وتطوير فاعليتها بما يتفق مع مصلحة الجماهير ويستجيب لمعطيات الواقع الجديد . دخلت الحركة التعاونية نفقاً مظلماً تمكن خلاله الدخلاء والمرتزقة من إيقاف عجلة الحركة التعاونية تماماً عن الحركة والإستحواذ على ما تبقى لديها من وسائل وإمكانات وأبصال الحركة التعاونية الى هالة خطيرة من الشلل والعجز التام ، بحيث لم يبق من الجمعيات التعاونية التي ازدهرت في العراق عبر التاريخ الطويل غير اكاداس من المشاكل العلائق المشبوهة وبقايا فريسة تحوم حولها الغربان ودخول القطاع التعاوني بكاملة دائرة الإهمال والنسيان والغياب التام من على خريطة العمل الوطني وهيمنة الفساد على النشاط التعاوني بكل مفاصله ومستوياته ولم يبق لدينا من التنظيمات التعاونية الا ما يحمل من السمعة اسواها ومن الصور ابشعها حتى ان حال التعاونيين اليوم قد اصبح متوافقاً وقول الشاعر

رب يوم بكيث منه فلما صرت في غيره بكيث عليه

ثانياً : دور وأهمية الجمعيات التعاونية :

الجمعية التعاونية منظمة طوعية تتحد فيها جهود الافراد وإمكانياتهم لتحقيق اهدافهم الاقتصادية والاجتماعية المشتركة .. مبنية على اساس من المساواة والتضامن بين الاعضاء وعلى قاعدة من العمل المشترك والمسؤولية المشتركة ضمن اطار من العلاقات الديمقراطية ومصلحة المجتمع .

التنظيمات التعاونية بمختلف اشكالها متغلغلة في شتى نواحي الحياة وقادرة على الوصول في إنتشارها الى كل مكان . ويشمل النشاط التعاوني مختلف الاصعدة واليادين الاقتصادية منها والاجتماعية باشكلها المختلفة، وعموماً يمكن الإشارة الى بعض المهام التي يمكن للجمعيات التعاونية تحقيقها بهذا القدر أو ذاك فقد أثبتت

(التعاونيات الزراعية) مثلاً بأنها الوسيلة المناسبة لتطوير الزراعة وتنميتها وانتقال صغار الفلاحين ومتوسطيهم من أسلوب الإنتاج الزراعي الصغير المبعثر الى الإنتاج الكبير المتطور ومن الأشكال البسيطة للعلاقات الزراعية الى الأشكال المتقدمة للعلاقات التعاونية الزراعية الإنتاجية القادرة على الإسهام الفاعل في رفع المستوى المعاشي وتحقيق الأمن الغذائي لأعضائها ولعموم سكان الريف والمجتمع والقيام بدور كبير في تطوير الريف وحل مشاكله ورفع مستواه الإقتصادي والإجتماعي .

أما (التعاونيات الإستهلاكية) والتي تتركز مهامها في ميدان التجارة الداخلية وتنظيم سوق البضاعة وتبادلها فهي صيغة مهمة لإعادة تنظيم السوق الداخلية وتطويرها وتقديم خدماتها لقطاع واسع جداً من جماهير المستهلكين وتجهيزهم بالسلع الضرورية وتحريرهم من مختلف أشكال التلاعب والإستغلال وابتزاز الحلقات الطفيلية عن طريق منافذها وخدماتها المتنوعة القابلة للإتساع والتطور بحسب الحاجة .

وتقوم (التعاونيات الإنتاجية والحرفية) بالمساعدة على انتقال الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق التجميع الطوعي لجهودهم وإمكانياتهم من الإنتاج الفردي الصغير المبعثر الى الإنتاج الكبير المتطور وتجهيزهم بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الضرورية وصولاً الى تسويق منتجاتها بأفضل الشروط .. وتقوم هذه التعاونيات بتهيئة فرص العمل للكثير من المواطنين والشرائح الإجتماعية حيث بإمكان (تعاونيات الأسر المنتجة) مثلاً الوصول الى كل بيت وكل عائلة وتمكين ربات البيوت وأفراد العائلة من العمل المنتج والإستفادة القصوى من الكفاءات والخبرات المتوفرة في الكثير من البيوت ولدى الكثير من المواطنين وخصوصاً في مجال إنتاج المنتجات التقليدية والحرفية والشعبية والفنية وتطويرها وحمايتها من الإنقراض . ولهذه التعاونيات أهمية كبيرة جداً بالنسبة لرعاية المعوقين وتشغيلهم وحل مشاكلهم الإقتصادية والإجتماعية والنفسية وكذلك بالنسبة للمتقاعدين والإستفادة من خبراتهم وإمكانياتهم . ويندرج هذا النشاط المهم وأمثاله ضمن إطار المهام الإجتماعية للتنظيمات التعاونية والذي لا يقل أهمية وتأثيراً عن نشاطها الإقتصادي .

وتساهم (التعاونيات الاسكانية) بالتخفيف من مشاكل السكن والعمل على توفير المساكن اللائقة لقطاع واسع من المواطنين . أن أهمية هذه التعاونيات وأسهمها بحل ازمة السكن معروف ومهم ويعلق عليها المواطن آمالاً كبيرة .. وقد أثبتت هذه التعاونيات قدرتها الكبيرة على تنظيم المواطنين وتوجيه جهودهم وإدخاراتهم المالية باتجاه حل مشاكلهم السكنية او التخفيف منها ، كما وتدعم هذه التعاونيات الاتجاهات الحديثة لحل مشكلة السكن، كإعتماد التوسع العمودي والسكن العمودي بدلاً عن التوسع الافقي المتبع لدينا .. وبناء الاحياء

السكنية المتكاملة . علماً بأن السكن المناسب هو أحد المقاييس المهمة للتعرف على مستوى المعيشة في أي بلد .

أما (التعاونيات الخدمية) فنشاطها واسع جداً ومتنوع وتقدم خدماتها لفئات واسعة من المواطنين ، سواء كانت خدماتها ذات طبيعة استهلاكية أو إنتاجية تهدف الى التخفيف عن كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة ومحدودي الدخل وتقدم خدماتها لهم بأسعار معقولة وببنوعية جيدة وحمايتهم من صنوف الاستغلال والغش والتحايل ، والتي ما زلنا بحاجة ماسة الى انواع كثيرة منها . كتعاونيات الكهرباء مثلاً بديل عن المولدات الكهربائية المنتشرة على نطاق واسع وفي كل الزوايا ، وحيث الاستغلال والابتزاز والتحايل على اشده

وللجمعيات التعاونية (مهام إجتماعية) كبيرة على اعتبار انها منظمات إقتصادية إجتماعية تضم الملايين من المواطنين من مختلف المستويات والانتماءات وفي كافة ربوع الوطن . وفي مقدمة مهامها الاجتماعية زرع روح التضامن والاعتماد على النفس ونكران الذات والشعور بالمسؤولية ومحاربة الفردية والانعزالية وترسيخ العلاقات الاجتماعية . كما واثبتت التنظيمات التعاونية بأنها مدارس للديمقراطية تعمل على ترسيخ العلاقات الديمقراطية بين اعضاءها وفي عموم المجتمع . وللتعاونيات مهام تربوية وثقافية وتدريبية تعمل على توعية اعضاءها وجماهيرها بأفضليات العمل التعاوني والجماعي واصوله وتحذيرهم من الظواهر السلبية الخطيرة كمحاربة التبذير والنزعة الاستهلاكية .. للتعاونيات دور كبير جداً في حل مشاكل الشباب والنساء والمعوقين وتجميعهم وتدريبهم وإعدادهم للعمل المنتج وغير ذلك من المهام الاجتماعية وبالإضافة الى ذلك فأن للتنظيمات التعاونية دور كبير في تعزيز علاقة هذه التنظيمات وجماهيرها بالتنظيمات التعاونية على الصعيد العربي والعالمي وفتح منافذ جديدة لعلاقات العراق مع بلدان وشعوب العالم وتعريفها على سياسة العراق ومشاكله وإستقطابها لمعاونته بخبراتها وإمكاناتها وبناء علاقات اقتصادية معه خصوصاً وان العراق كان مقراً للاتحاد التعاوني العربي وقبلة للتعاونيين العرب

ثالثاً : واقع الحركة التعاونية :

لم يكن سقوط النظام الدكتاتوري البائد بكل ماكان فيه من فوضى وتسلط واستغلال امراً عادياً عابراً بل ان ذلك قد اصبح بالتأكيد مدخلاً ضرورياً لإصلاح المجتمع العراقي وإعادة بناءه على اساس من العدالة والديمقراطية والتطلعات المشروعة للمواطنين والمصلحة الوطنية العليا .. ولم تكن الحركة التعاونية ببعيدة عن هذه التطلعات والاماني بل والعزيمة الصادقة على إصلاح هذا الواقع ، ولهذا كان إنهيار النظام التعسفي الظالم دافعاً قوياً للتعاونيين المخلصين الذين عجزوا في الماضي عن الاسهام في بناء وتطوير حركتهم التعاونية وجرى إقصاءهم عن القيام بواجباتهم الوطنية لتوحيد كلمتهم وجهودهم لحماية ماتبقى من التنظيمات التعاونية والعمل على إصلاح البيت التعاوني وتطهيره من المرتزقة والنفيعين والدخلاء وتنقيته من الفساد والمفسدين وتفعيل الحركة التعاونية للقيام بدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتقديم خدماتها الى الملايين من المحتاجين الذين وثقوا بها وعلقوا عليها الآمال والاسهام الفاعل في بناء عراق ديمقراطي موحد على اعتبار ان التعاونيات مدارس للديمقراطية ومثالها الواضح ، وهي القاعدة الاساسية لمبادئ التضامن والاعتماد على النفس وقد كان

لحركة (إصلاح وإعادة بناء الحركة التعاونية) والتي انبثقت من إرادة الجماهير التعاونية في الشهور الأولى التي أعقبت سقوط النظام البائد دوراً طليعياً كبيراً في لم شمل التعاونيين وتوحيد كلمتهم . وبعد العديد من اللقاءات والتجمعات عقدت للتعاونيين العراقيين مؤتمراً موسعاً أواخر عام (2003) في بغداد لتدارس وضع الحركة التعاونية وسبل انقاذها من واقعها المتردي ، وشارك في هذا المؤتمر عدد كبير من تعاوني بغداد والمحافظات الى جانب وفد مهم من اخوانهم تعاوني كردستان العراق وحضور العديد من ممثلي الاحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، وقرر المؤتمر المنعقد تحت اشراف قاضي منتدب من مجلس القضاء الأعلى .. خطة شاملة لإصلاح الواقع التعاوني واختار بالإجماع هيئة مؤقتة لإدارة الاتحاد العام للتعاون والاعداد لانتخابات تعاونية شاملة ابتداءً بالجمعيات التعاونية ومروراً بأتحادات المحافظات وانتهاءً بعقد مؤتمرات للحركة التعاونية وانتخاب مجلس جديد لإدارة الاتحاد العام للتعاون .. ولم تكن جهود المخلصين لإصلاح الواقع التعاوني وتطويره بالامر السهل حيث محاولات رجال أمس استغلال حالة الفساد والفوضى في غياب الدولة والقانون لتعزيز هيمنتهم على الاتحاد العام للتعاون حيث اعتادوا على دفع الرشاوى وشراء الضمائر واستمالة الكثير من المسؤولين الى جانبهم وتسخير اساليبهم الملتوية وعلاقاتهم المشبوهة لإبعاد كل من يقف بطريقهم ويدافع عن التعاونيين ومصالح الحركة التعاونية .. وهكذا استطاعت هذه المجاميع التي وحدت الاطماع واهدافها ومراميها من الوقوف بوجه القوانين النافذة وقرارات المؤتمرات الشرعية ، بل وعرقلة كافة المساعي والجهود الرامية لإصلاح الواقع التعاوني وتخليصه من الشلل والعناصر الانتهازية والدخيلة والفاصلة من الهيمنة عليه ومحاصرة التنظيمات التعاونية بالكثير من المشاكل والصعاب والمعوقات التشريعية والتنظيمية والادارية مما ادى بالتالي الى دخول الحركة التعاونية بكاملها دائرة التهميش والاهمال والتجاهل التام لاهميتها ، وهذا ما أدى بالتالي الى حرمان المجتمع العراقي والاقتصاد العراقي من احدى الركائز المهمة والضرورية للتنمية الشاملة خصوصاً وان عجز الجماهير التعاونية عن ادراك مايدور حولها من من ممارسات مرفوضة قد ولد لديها حالة خطيرة من الاحباط النفسي وفقدان الثقة والامل بمستقبل الحركة التعاونية .

استمر الوضع التعاوني مضطرباً تتجاذبه المصالح والاطماع والصراع بين مختلف المافيات والمجاميع المحسوبة ظلماً على الحركة التعاونية والتسابق المحموم للإنفراد بالغانائم والامتيازات والاستحواذ على المواقع الاولى في قيادة الاتحاد العام للتعاون بعيداً عن المصلحة التعاونية وجماهيرها ومبادئها .. ولم يتغير هذا الواقع حتى في ظل قرار مجلس الحكم المرقم (3) والصادر في 2004/1/7 والذي تقرر بموجبه حل مجالس ادارة الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية وتشكيل مجالس مؤقتة لإدارتها وإجراء انتخابات شاملة فيها لإختيار مجالس جديدة لإدارتها . وبالطبع شمل هذا القرار الاتحاد العام للتعاون واتحادات المحافظات وكافة الجمعيات التعاونية ونفس الشيء ينطبق على الحركة التعاونية الزراعية باتحادها العام (الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية) وجمعياتها التعاونية واتحاداتها المحلية على الرغم من قيام هذه التنظيمات وفقاً لقوانين خاصة بها ومازالت نافذة المفعول .

واعقب ذلك تشكيل العديد من اللجان الوزارية لتنفيذه ، الا انها فشلت الواحدة تلو الاخرى وفشلت معها وزارة المجتمع المدني التي كانت تقود هذه اللجان بحكم اختصاصها . وبالتأكيد فإن هذا الفشل المتكرر لهذه

اللجان يعد في الواقع فشلاً كبيراً للأداء الحكومي ومضيعة للوقت والجهود وفي وقت تتزايد فيه حاجة المجتمع الى إستئناف الإتحادات والمنظمات الجماهيرية والديمقراطية لنشاطها بأسرع وقت ممكن والقيام بمهامها في خدمة الجماهير والمشاركة في دعم المسيرة الديمقراطية .. أما ما يمكن قوله بخصوص وزارة المجتمع المدني بعد تجربة فاشلة لعدة وزارات متتالية والتسبب بخسائر مادية ومعنوية بأنها قد أثبتت بنفسها كونها حلقة فائضة في الدولة العراقية ولا بد من التفكير بصيغة مناسبة بديلة عنها ، وفي الوقت الذي بلغت فيه خيبة الأمل أشدها بالنسبة للجماهير التعاونية قررت اللجنة السادسة ووزارة المجتمع المدني في شباط 2009 تشكيل لجنة تحضيرية جديدة لإجراء إنتخابات التنظيمات التعاونية وإتحادها العام ، وبالطبع جاءت هذه اللجنة انعكاساً لمصالح ورغبات العناصر الدخيلة والمشبوهة المؤثرة في اتخاذ القرارات ولا تعرف عن التعاون إلا كونه وسطاً مناسباً للإبتزاز والإثراء غير المشروع . ولإهتمامها الأول والأخير بذلك تصرفت كما لو أنها كانت قيادة منتخبة للإتحاد العام للتعاون ، وعملت على إطالة أمد هيمنتها على الحركة التعاونية . وبعد استمرار ذلك لفترة تزيد على ثلاثة أضعاف الفترة المقررة لها لإنجاز مهمتها ووسط المزيد من الضغوط اضطرت لإجراء الانتخابات لإختيار مجلس إدارة الإتحاد والتي جاءت نتيجتها مستجيبة لرغبات واتفاقات ومصالح مشبوهة بعيدة كل البعد عن الشروط والمواصفات الواجب توفرها في القائد التعاوني ولا يمتلك القادة - الجدد - من الكفاءة والمؤهلات غير دعم هذا الحزب السياسي أو ذاك المسؤول وهكذا هيمنت على الحركة التعاونية منذ آب 2010 أضعف وأسوأ قيادة في تاريخ الحركة التعاونية العراقية .. قيادة غير معروفة إلا بماضيها المشبوه الفاسد وبجهلها التام بالأمور التعاونية وبعداها الكبير للخبرة والكفاءة التعاونية الحقيقية والتي يمتلك منها العراق معيلاً لا ينضب . بالطبع باشرت تلك القيادة التي انقلبت كلياً على مبادئ التعاون وعلى طبيعته الديمقراطية للمنظمات التعاونية ومنذ ايامها الاولى بالعمل على تحقيق تطلعاتها وشباع اطماعها محاولة تحقيق مكاسب سريعة باقصى الطرق وذلك بالهيمنة على ماتبقى للحركة التعاونية من امكانيات وأراضٍ سكنية قدمتها لها الدولة في مناسبات عديدة سابقة لغرض مساعدة المواطنين والجماهير

إن الوضع المتردي والواقع المؤلم المفروض على حركتنا التعاونية منذ سقوط النظام البائد وحتى اليوم ليس هو بالغريب والطارئ .. بل هو نتيجة منطقية لحالة الجهل والتجاهل والابالية التي يعيشها الواقع التعاوني على نطاق واسع مما فتح الباب على مصراعيه للدخلاء والمرترقة والمشبوهين لإستغلال هذا الواقع لمصلحتهم الذاتية ..

بالطبع أننا لا نفترض بأي حال من الأحوال أن يعرف الجميع أهمية التنظيمات التعاونية وأبعادها وإمكانياتها الواسعة لخدمة المواطن والمجتمع بنفس المستوى من الوعي والمعرفة ، أو نفترض بأن التعاون كنشاط اقتصادي واجتماعي يستجيب لمصالح كل المواطنين بنفس القدر والأهمية ، خصوصاً وأن الكثير من الناس لا يعرفون الشئ الكثير عن أفضلويات العمل التعاوني ، ولم يلمسوا هذه الأفضليات في حياتهم اليومية لغياب النماذج التعاونية الجيدة بعد توقف غالبية الجمعيات التعاونية عن أداء دورها واضطرار المواطن الى تأمين احتياجاته عن طريق منافذ أخرى غير تعاونية .. بالإضافة الى غياب مختلف سبل الإرشاد والتوعية والتثقيف والتعليم التعاوني التي كانت متوفرة على نطاق واسع وبكافة المستويات بما فيها أقسام التعاون في

العديد من الجامعات العراقية والمعاهد العليا . وموقف هذه الفئات الواسعة متغير جداً بالقدر الذي تستطيع فيه الجمعيات التعاونية تقديم مختلف الخدمات للمواطنين وما يتحقق للتوعية التعاونية من تغلغل وتأثير ، ووفقاً لذلك يمكن أن يتحول موقف هذه الفئات الى موقف داعم للتنظيمات التعاونية وخصوصاً إذا ما توفرت للنشاط التعاوني الأجواء المناسبة والمقومات الضرورية . مما سيؤدي بالتالي الى انتشار وفعالية التنظيمات التعاونية وتعزيز الثقة فيها من جديد.

إذا كان للجهل وقلة الوعي والمعرفة أثره الكبير على مدى فاعلية وانتشار التنظيمات التعاونية فإن الخطر الأكبر يتأتى من المواقف العدائية والتجاهل المقصود وغير المقصود للنشاط التعاوني ، حيث تتخذ بعض الفئات مواقف عدائية مكشوفة تجاه التنظيمات التعاونية سواء ممن يرى في هذه التنظيمات منافساً خطيراً وتهديداً لمصالحه وعائقاً بوجه تطلعاته ، أو الفئات التي تتخذ لها مواقف سلبية تجاه التعاونيات انطلاقاً من مواقفها المعادية للتطور الإشتراكي والتقدمي واعتقادها بأن النشاط التعاوني هو صيغة اشتراكية أو يصب في مصلحة الإشتراكية ، علماً بأن التنظيمات التعاونية بكافة أشكالها ومستوياتها تعكس صورة النظام الإقتصادي الذي تعمل في ظله والذي لم يكن في العراق اشتراكياً في أي يوم من الأيام .. وأن قيام التعاونيات الحديثة قد رافق تصاعد الإستغلال في ظل النظام الرأسمالي ومن انكلترا التي قامت فيها أولى التعاونيات الاستهلاكية عام 1844 انتشرت تدريجياً في بلدان العالم الرأسمالية الأخرى فبقية بلدان العالم .

إذا ما كانت المافيات التعاونية معتاده في سعيها نحو الهيمنة المطلقة على الحركة التعاونية وابتزازها بالاعتماد على شراء الضمائر والقرارات للمسؤولين والقياديين والمتنفذين في الحكومة والاحزاب السياسية حيثما كان ذلك ضرورياً ومطلوباً فإن ماهو اسوا من ذلك هو قدرة قيادات هذه المافيات الضحك على ذقون كبار القادة والمسؤولين للحصول على دعمهم وحمايتهم امام المخلصين وامام القانونيين المرعيه كمنحهم لقب " الرئيس الفخري للاتحاد الاعم للتعاون " لاحد كبار المسؤولين في الدولة ليسهل لهم طريق الوصول الى اعلى المستويات الحكومية واصحاب القرار ..

او جعلهم من يوم لقاء المافيا التعاونية بقائد كبير في الدولة " عيداً سنوياً للتعاونيين" خلافاً للاصول والمبادئ والقوانين التي لا تسمح لهم بذلك اصلاً لانه ليس من حق قيادة الاتحاد العام للتعاون المتاجرة بالالقاب والمناسبات الا انه يجب الاعتراف بان ذلك قد اثمر فعلاً في الحصول على دعم هؤلاء والاحتماء بهم عند الحاجة مما شجع هؤلاء المرتزقة على المزيد من الفساد والابتزاز بعد ان استطاعوا الافلات من الحساب والعقاب و " من امن الحساب اساء الادب " حيث لم تثمر مساعي المخلصين وعرضهم الحقائق الموثقة عن مخالفات القيادات التعاونية وتحويلها الحركة التعاونية الى مرفق كبير يتنفس الفساد في كل تفاصيله ومستوياته على اعلى القيادات الحكومية والسياسية والى هيئة النزاهة ابان الحكومات السابقة التي فضلت حماية المفسدين من حثالة النفايات التعاونية على القيام بواجبها الوطني والقانونية والاستجابة لمطالب الجماهير التعاونية ونفس الشيء وقع للقضية التعاونية من قبل حكومة الاصلاح والتغيير الجذري التي وضعت امامها الحقائق الموثقة والاستجداء بها لشمول الحركة التعاونية بعملية الاصلاح بعد فشل من سبقها من حكومات ما بعد 2003 في معالجة ذلك في ضوء المبادئ والقوانين والمصلحة العامة ، والمؤسف ان ما وقع في ظل حكومة الاصلاح هو الاسوأ الى ابعد الحدود في تاريخ الحركة

التعاونية بعد تجاهل مكتب رئيس الوزراء وامانة مجلس الوزراء لكل الطلبات والتوضيحات والاستجداءات وسماعها للمافيا التعاونية بجمع حثالات المفسدين في مؤتمر شكلي لاقانوني واختيار الاسوأ فيهم لتكوين مجلس ادارة جديد للاتحاد العام للتعاون , والغريب ان هيئة النزاهة التي كانت لها اعتراضاتها في الانتخابات الماضية قد تجاهلت الامر تماما في خضم معركتها مع الفساد ولم تحرك ساكنا .. وهكذا تتطلق عملية الفساد التعاوني في دورة امدها اربعة سنوات جديدة ستكون كافيه لتصفية ما تبقى للمنظمات التعاونية والقضاء على ما البقية الباقية من احلام وامال للتعاونيين وحاجتهم الى حكومة عادله ومنصفه ومخلصه للقضية الوطنية ..

حكومة تدرك اهمية التعاون وتضع الحركة التعاونية في مكانها الصحيح واللائق وتتعامل معها بما يحقق امال واحتياجات الجماهير وتحقيق مصلحة المجتمع . من المؤلم والمعيب ان الساسة والقادة الحكوميين الذين اختاروا حماية من اساء وافسد في الوسط التعاوني كانهم لا يعلمون بان سكوتهم بحد ذاته وهم في مواقع سياسية وتنفيذية رفيعه هو مشاركة حقيقه للمفسدين في فسادهم وتستر واضح عن جرائمهم .. الامور لا تقف عند هذا الحد لانه هؤلاء الذين دعموا وتسترو على تجاوزات خطيرة لا يصح السكوت عنها فهم :-

-اسهموا في منع اصلاح الحركة التعاونية وتحويلها الى قوة ايجابية في معركة التنمية الشاملة وخدمة المجتمع والذي يمثل واجب وطني وانساني وديني مقدس لاتصح مخالفة

-تواطؤوا مع بعضهم البعض ولا يعطي احدهم بالآخر والتستر على المفسدين امام اي نقد او اتهام

-تناقض سلوكهم مع المصلحة الوطنية ويتصفون بعدم الشعور بالمسؤولية وغياب الحس الوطني لديهم

-يتسمون بالغرور والتكبر وستصغار الغير خصوصاً بالنسبة لمن يفوقهم علماً وكفاءة واخلاص

-ولعل الاهم بالنسبة لهؤلاء وغالبيتهم محسوبين على التدين الاسلامي والاحزاب الدينيه هو تناقض مواقفهم

مع الدين الاسلامي الذي أمر بالتعاون وكرمة وجعل منه اصلا من اصول الدين ومبدا من مبادئه وصفة ايجابية من صفات المؤمن الملتزم ترفع من صاحبها الى درجة الاخيار من عباد الله . وحذر من استغلال التعاون في غير اغراضه وامر بان يكون حصرا في الاعمال النافعه للفرد والمجتمع

رابعاً : التوصيات

للهوض بالواقع التعاوني وتطويره كجزء حيوي ومهم من عملية اصلاح المجتمع لابد من المزيد من الاجراءات التنظيمية والتشريعية والادارية وغير ذلك . مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الانطلاق لحل اي مشكلة كبيرة يتطلب اولاً وقبل كل شيء الاعتراف بوجودها والافتناع بضرورة حسمها والادراك بان القضية التعاونية هي قضية شائكة استطاعت عصابات الفساد خلال الفترة الماضية في غياب الدولة والقانون من تعقيدها وتشويه معالمها وان انقاذ الحركة التعاونية من واقعها المنهار لاتتفع معه المسكنات والعلاجات الموضوعية فالسرطان المستشري في الجسم التعاوني يتطلب الاقتلاع من جذوره والتخلص من بقاياه وادرانه الخبيثة واعاده بنائها على اسس صحيحة وبما ينسجم مع حاجة المجتمع وتوجهات الواقع الجديد .. لهذا فأن توصياتنا التي تتناول الاجراءات الاساسية والجوهرية التي ستهيئ القاعدة المتينة التي سيرتكز عليها البنيان التعاوني الجديد , فأن تحقيقها لايمكن ان يتم دفعة واحدة بل يجب ان يكون ذلك تدريجياً على مراحل بحسب الاهمية والضرورة :

1. نظراً لما تسبب به القيادات التعاونية وخصوصا مجلس ادارة الإتحاد العام للتعاون من فشل ذريع للحركة التعاونية على كافة الأصعدة والميادين منذ تسلمه المسؤولية لعدم اعتماد إختيار أعضاء المجلس على أسس وضوابط كفيلة باختيار العناصر الكفوءة والنزيهة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، ولاصرار على نفس الاسلوب في اختيار المجلس الجديد من نفس الوجوه المتمرس في الفساد التعاوني.. لذا فمن الضروري والمهم ان يقوم مجلس الوزراء بتفعيل مسؤولياته وصلاحياته القانونية بحل القيادات التعاونية الحالية وإجراء انتخابات جديدة على أن تجرى عملية انتخاب القيادات التعاونية ابتداءً بالجمعيات التعاونية وانتهاءً بمجلس إدارة الإتحاد العام على أسس صحيحة واعتماد الكفاءة والإخلاص والنزاهة في اختيار القيادات التعاونية ، ووضع حدود معقولة دنيا من مستوى الكفاءة المطلوبة بالنسبة لكل مستوى قيادي مثلاً أن لا يقل مستوى التحصيل العلمي لعضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية على شهادة (المتوسطة) وعن شهادة (الإعدادية) بالنسبة لأعضاء مجالس اتحادات المحافظات . ولأهمية العضوية في مجلس الإتحاد العام للتعاون وما يرتبط بها من مهام فيفترض أن لا يقل التحصيل العلمي لعضو مجلس ادارة الإتحاد عن (البكلوريوس) ، ونفس الشيء بالنسبة لعضو مجلس ادارة صندوق التعاون .. علماً بأن ذلك لا يتعارض مع قانون التعاون .. على أن يجري ذلك بإشراف لجنة مناسبة تشكل من المختصين وأصحاب الخبرة ومنحها الصلاحيات اللازمة لإنجاز مهمتها بكل دقة وفاعلية . ليكون ذلك مدخلا ضروريا لاصلاح الحركة التعاونية وتحقيق تطلعات العراقيين بحركة تعاونية جديدة فاعله

2. ضرورة دعم الحكومة وتشجيعها لكافة اشكال ومستويات التنظيمات التعاونية والاعتراف بأهمية القطاع التعاوني ودوره الكبير في السياسة التنموية الى جانب القطاعين العام والخاص ، وتأكيدها اعتراف الحكومة بالنشاط التعاوني ودعمه بالنص على ذلك ضمن بنود الدستور والقوانين ذات العلاقة والتي أهملت ذلك للأسف حتى الآن ، ويفترض أن يشار الى موقف الدولة ودعمها للحركة التعاونية ضمن سياستها الاقتصادية والاجتماعية وقرارات مجلس الوزراء والجهات المعنية وضمن الخطط المركزية ولعل حركة الاصلاح والتغيير التي يقودها السيد رئيس الوزراء سوف تكون منقوصة اذا لم تشمل الحركة التعاونية بكل جديده ووضوح .. ونأمل ان لا

يستمر اهمال هيئة النزاهة وتجاهلها لملفات الفساد في الحركة التعاونية والمقدمة لها منذ وقت طويل وتضحي بثقة الجماهير التعاونية .

3. بناء علاقة وثيقة وواضحة للحركة التعاونية مع الدولة مبنية على تعزيز دور التعاونيات وتطويرها كجزء أساسي من حركة المجتمع لأن إبعاد الحركة التعاونية عن العلاقة مع الدولة مازال سابقاً لأوانه ، وإن مثل هذا التبعاد وفي غياب الدولة والقانون سيبقي التنظيمات التعاونية فريسة سهلة للمرتزقة والدخلاء وللإستغلايين .. وبما أن قانون التعاون النافذ قد أناط مهمة الإشراف على الحركة التعاونية بمجلس الوزراء ، ومن أجل أن يكون هذا الإشراف إيجابياً وفعالاً فإنه يفترض إستحداث مكتب للتعاون أو دائرة للتعاون أو هيئة للتعاون في مجلس الوزراء على ان تزود بالمختصين وأصحاب الخبرة والكفاءة بكافة الميادين التعاونية تكون حلقة الوصل بين مجلس الوزراء والإتحادات التعاونية في المجالين الزراعي وغير الزراعي وبالطبع فإن هذا لا يعني بأن تنظم الحركة التعاونية وتقاد بالإجراءات الرسمية والقرارات الحكومية وأن لا يفسح المجال بحال من الأحوال لتدخل الحكومة بجزيئات العمل التعاوني وتفصيله ، وأن لا يكون ذلك سبباً لسلب التنظيمات التعاونية خصائصها وسماتها الديمقراطية وإستقلاليته بل هو في الواقع للتسيق مع أطراف الحركة التعاونية وحمايتها .. علماً بأن الكثير من البلدان قد إتبع صيغاً عديدة للعلاقة بين الدولة والحركة التعاونية مناسبة لظروفها حيث خصصت بعضها وزارة كاملة للتعاون وعينت وزيراً للتعاون إنطلاقاً من سياستها ومصلحتها في دعم الحركة التعاونية والإهتمام بها والإستفادة منها كالجارة إيران مثلاً .

4. إن الحركة التعاونية وهي تأمل بالإنطلاق مجدداً لممارسة دورها في خدمة المجتمع وجموع المواطنين والإستفادة القصوى من المناخ الديمقراطي المتاح لكافة التنظيمات الجماهيرية فإنه يفترض أن يكون التعامل مع التعاونيين معتمداً بالدرجة الاولى على مدى إخلاصهم ونزاهتهم والتزامهم بالمبادئ التعاونية التي تؤكد على الادارة الديمقراطية وباب العضوية المفتوح والحياد السياسي والديني وغيرها (والتي ترفض بجملتها التعامل مع التعاونيين على اساس الدين او المذهب او القومية او الانتماء السياسي) .. والوقوف بوجه محاولات الدخلاء والمترزقة والمفسدين الاساءة الى المخلصين بكيال الاتهامات الباطلة والصاق التهم والتشويهات بكل تعاوني مخلص يرون فيه عدواً لهم ولأهدافهم اللامشروعة ومحاولات اقصاءه وابعاده عن طريقهم ليخلو لهم الجو ليواصلوا هيمنتهم على التنظيمات التعاونية ومقدراتها .. والتحذير بقوة من هيمنة من استغل النشاط التعاوني لخدمة مصالحه الذاتية ودوافعه المشبوهة على حساب المجتمع والقيم التعاونية النبيلة ، ومحاسبة كل من اساء الى التعاون والعلاقات التعاونية بشكل او بآخر .

5. بالتأكيد إن تعزيز علاقات العراق الجديد بمختلف بلدان العالم وتعريفها بما يجري في هذا البلد وكسب شعوب وحكومات هذه البلدان الى جانب قضيته حاجة ضرورية وملحة وحتماً إن ذلك يتم من خلال منافذ كثيرة إلا أن اهمية المنفذ التعاوني لهذه العلاقات مازال مهملاً ومجهولاً للأسف ، مع ان لهذا المنفذ أهميته الكبيرة حيث ارتباط الحركة التعاونية العراقية بشبكة واسعة من المنظمات التعاونية العربية والدولية ، فالعراق عضو مؤسس

وفعال في الإتحاد التعاوني العربي الذي تأسس في بغداد عام 1981 وأصبحت بغداد مقراً لأمانته العامة لفترة طويلة قبل إنتقاله الى القاهرة كما وإن الإتحاد العام للتعاون هو عضو مهم في الحلف التعاوني الدولي (الإتحاد العالمي للتعاون) والذي مقره جنيف .. هذه العلاقة قد انقطعت كلياً منذ عام 1990 إثر إحتلال الكويت ، ولم يظهر أي إهتمام بذلك حتى بعد سقوط النظام الدكتاتوري .. إلا أن فرصة عابرة قد سنحت لي ومكنتني من زيارة القاهرة والإلتقاء بقيادات الإتحاد التعاوني العربي والإتفاق على خطوات تنسيقية واسعة على صعيد الحركة التعاونية العربية وصدر على أثرها بيان شامل من الأمانة العامة للإتحاد التعاوني العربي يؤكد عى عودة العراق الى عضويته في الإتحاد المذكور إلا إن تلك العلاقات مازالت ضعيفة جداً بسبب أوضاع الإتحاد العام للتعاون واستغلال القائمين عليه لكل شئ بما يستجيب لمصالحهم الذاتية . أعتقد بأنه من المناسب التأكيد على دعم هذه العلاقات وتفعيلها وتطويرها مع ضرورة الإفتتاح التام على بلدان العالم والعالم العربي خصوصاً بالاستفادة القصوى من المنفذ التعاوني لتعزيز العلاقات العربية والدولية والعمل على عودة الاتحاد التعاوني العربي الى مقره الاصلي في بغداد .

6. الانسان بالنسبة للتعاون والنشاط التعاوني هو العنصر الحاسم في تمكين الحركة التعاونية من القيام بدورها واداء مهامها وإن مشكلة المشاكل في الوقت الحاضر بالنسبة للنشاط التعاوني تكمن في التراجع والقصور في اعداد الانسان التعاوني مما ادى الى افتقار التنظيمات التعاونية لأهم مقومات ديمومتها ونهوضها مما يفترض بنا وضع الشعار التعاوني العالمي (أعدوا التعاونيين قبل التعاونيات) في مقدمة اهتماماتنا والعمل بكل جدية على إعداد التعاونيين تدريباً وتنقيفاً وتنظيم الدورات والندوات على نطاق واسع من خلال معاهد الحركة التعاونية (المعطلة حالياً) وغير ذلك . والتوجه مباشرة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي كان لها فضل كبير على الحركة التعاونية بإعداد الكوادر التعاونية المتقدمة من خلال اقسام التعاون في العديد من الجامعات والمعاهد العليا (والتي توقفت اخيراً) ، ولعل العودة الى تدريس المواد التعاونية المتخصصة ضمن التخصصات ذات العلاقة كالقانون والزراعة والادارة والتجارة يمثل إسهاماً كبيراً للتعليم العالي في دعم الحركة التعاونية ، مع التأكيد على ضرورة تفعيل المعهد التعاوني وإستحداث مركز للبحوث التعاونية ضمن هيكلية الاتحاد العام للتعاون ، والعمل على تفعيل القرارات العربية المتعلقة بأستحداث (المعهد التعاوني العربي) في بغداد.

7. يعتبر التشريع التعاوني مقياساً مهماً للتعرف على مدى تعاونية المنظمة التعاونية ، وهو الذي يهيء لها المناخ الضروري لتأدية مهامها وتنفيذ التزاماتها ، وباعتقادي ان قانون التعاون النافذ حالياً فيه الكثير من النواقص والعقبات التي تعرقل من امكانية تحقيق الانطلاقة المنشودة .. لذا فإن تعزيز الحركة التعاونية العراقية بحاجة ماسة لإعادة النظر بالقانون النافذ وبالأنظمة التعاونية الصادرة وفقاً له بما يضمن تنشيط وتفعيل التنظيمات التعاونية ومعالجة نواحي القصور والتمزق في الوسط التعاوني وبناء العلاقات التعاونية بروح المبادئ والأصول الصحيحة من أجل تعزيز وتفعيل عطاء التعاونيات للمواطنين والمجتمع . وفي مقدمة ما يفترض بالقانون الجديد إعتماده هو العودة الى تنظيم الحركة التعاونية على أساس الإتحادات النوعية المركزية التي يشرف كل إتحاد

منها على أحد أصناف الجمعيات التعاونية ، والمتبع حالياً في أكثر بلدان العالم وكان متبعاً في العراق قبل أن يلغى مؤخراً .. وينبغي أن يحرص التشريع على تحقيق التوازن الضروري بين إستقلالية الحركة التعاونية من جهة وضمان مراقبتها الوثيقة لتعزيز فاعليتها وعدم إنحرافها من جهة أخرى .

8. إعادة النظر بالتعاونيات المتلكأة والمتوقفة والعمل على تنشيطها قدر المستطاع وضم أو دمج أو إلغاء التعاونيات التي يستحيل إعادة الحياة اليها ، والتوسع بفتح تعاونيات جديدة في المناطق المفتقرة اليها وفي الوزارات والجامعات والدوائر الغير مرتبطة بوزارة وغيرها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لتقديم الخدمات الضرورية الى منتسبيها والعاملين فيها وهم من أكثر الشرائح الإجتماعية التي يستهدفها النشاط التعاوني وهي المحتاجة لهذا النشاط في مختلف الميادين وإقتحام ميادين جديدة للنشاط التعاوني كالتأمين التعاوني وتعاونيات المعوقين والتعاونيات المدرسية وغير ذلك . والعمل على خلق علاقات تكاملية بين مختلف اشكال التعاونيات وخصوصاً بين الحركة التعاونية الزراعية وغير الزراعية على كافة المستويات بالاضافة الى خلق الظروف المؤاتية للتكامل التعاوني العربي .

9. العمل على تعزيز الوضع المالي للتنظيمات التعاونية وتأمين إحتياجاتها المالية بالشروط التي تعزز من نشاط هذه التعاونيات وفاعليتها ، ودراسة إمكانية تحويل (صندوق التعاون) القائم حالياً الى مصرف تعاوني قادر على القيام بالخدمات التمويلية اللازمة للجمعيات التعاونية وتنظيماتها العليا ومشروعاتها المختلفة ، على أن يعتمد ذلك على الإمكانات التعاونية بالدرجة الأولى وضمان استثمار الأموال التعاونية بحرص وفاعلية ، مع ضمان دعم الدولة للقطاع التعاوني من خلال هذا المصرف.

10. الحركة التعاونية كونها من الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الجماهيرية تتطلب نشاطاً إعلامياً واسعاً والإستفادة منه الى أبعد الحدود لتعريف الجماهير الواسعة بمرامي وأهداف التعاون والخدمات الكبيرة التي يمكن للتعاونيات تقديمها الى المواطنين وإبراز النماذج والأنشطة التعاونية الناجحة وعموماً فإن الحركة التعاونية بحاجة ماسة لتعزيز وتطوير الإعلام التعاوني بكافة أنواعه وميادينه بغية إعادة الثقة والأمل بالتنظيمات التعاونية والتوسع في النشاط التعاوني وتعزيز مكانته ودوره خصوصاً وأن جهل المواطنين بأفضليات العمل التعاوني وما تقوم به التعاونيات من أنشطة وخدمات سبباً أكيداً لإبتعادهم عنها .

11. ضرورة تعزيز التخطيط في الحياة التعاونية كرد على حالة الفوضى والإرتجال السائدة الآن ، سواء أكان ذلك بالنسبة لتوسع النشاط التعاوني وشموله لمختلف الميادين أو بالنسبة لتنفيذ التنظيمات التعاونية لأهدافها ومهامها ، والإستفادة القصوى من الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة وبما هو ضروري وممكن .. وسواء أكان ذلك تخطيطاً محدوداً على مستوى الجمعية التعاونية أو تخطيطاً شاملاً على مستوى النوع التعاوني المعني كالإستهلاكي أو في محافظة معينة أو للقطاع التعاوني بكافة تفاصيله وميادينه .

12. إن إعادة النظر بالواقع التعاوني بغية إصلاحه وتفعيله ليس بالعملية المحدودة والقصيرة الأمد .. بل تتطلب المزيد من تضافر الجهود والإمكانات ، ولتحقيق النجاح المطلوب يجب أن يرافق ذلك المزيد من التوعية

والإرشاد والتثقيف عن طريق تنظيم مختلف أنواع الندوات والدورات المتخصصة والعامة ، كما وأن الحاجة الى إصلاح وتطوير الحركة التعاونية لابد له من المرور عبر مؤتمر علمي شامل بمشاركة أكبر عدد ممكن من المختصين والكوادر الجامعية وأصحاب الخبرة لتدارس وضع النقاط على الحروف بالنسبة لمختلف جوانب النهوض التعاوني وتفعيل الحركة التعاونية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية .

الخاتمة :

إن المرحلة الحالية للعمل الوطني وما يشهده العراق من تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة وحركة تغيير شاملة لاينبغي لها أن تستمر مع تجاهل وتغييب الحركة التعاونية وحرمان النشاط التعاوني من مواكبة هذه التحولات ومشاركته الفاعلة فيها .. فمصلحة العراق وضرورة تجاوزه دائرة الخطر والتأمر تتطلب تضافر كل الجهود الخيرة والبناءة . إن مايجري من تجاهل و تغييب للتعاون وأصوله ومع مايتسببه ذلك من ضرر كبير بالمصلحة الوطنية فهو يتناقض أولاً وقبل كل شئ مع الحكمة الإلهية ومبادئ الدين الإسلامي الذي جعل من التعاون أصلاً من أصول الدين .. وفضيلة كبيرة ترفع من صاحبها الى درجة الأخيار من عباد الله ، وفرضه بأن يكون التعاون حصراً في الأعمال النافعة وفعل الخير للفرد والجماعة وتحذيره الشديد من استغلال التعاون في غير أغراضه وخلاًفاً لمبادئه وفي الأعمال المنافية للأصول والمبادئ القويمة .

أمام هذا الواقع وفي الوقت الذي فشلت فيه للأسف كل الجهود الهادفة لإصلاح الحركة التعاونية واستعادتها لمكانتها الطبيعية ودورها الفاعل في خدمة المجتمع ومصالح الجماهير واستمرار هيمنة المجاميع الدخيلة والاستغلالية والجاهلة على مقدرات التنظيمات التعاونية مستفيدة من غياب الدولة والقانون كل هذا يؤكد على الحاجة الماسة الى هزة عنيفة وثورة شاملة لإنقاذ الحركة التعاونية من واقعها المتردي وتنقيتها من العناصر الدخيلة والفاصلة بل وأصبح ذلك من المهام الوطنية الكبرى التي لا تحتل التردد أو التاجيل ، متوجهين بهذا الخصوص أولاً وقبل كل شئ الى الجماهير التعاونية المخلصة لتوحيد جهودها والإنقال فوراً من مقاعد المتفرجين الى صفوف الثائرين لإنقاذ حركتهم وتطهيرها مما لحق بها من شوائب وأدران .. متوجهين بنفس الوقت الى حكومتنا الوطنية والى مجلس النواب الموقر برئاسته وأعضاءه الكرام ولجانه المعنية للنظر بصورة جادة للقضية التعاونية وأن لا تتوقف الجهود عند تصريحات بعض السادة النواب أو مسؤولي الدولة والتي وإن دلت على الاهتمام وحسن النية إلا أنها للأسف تكشف عن السطحية والقصور في فهم المشكلة التعاونية وسبل معالجتها وعدم إقترانها بأجراءات فعلية .. كما ونتوجه الى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والى السلطة الرابعة ومطالبتهم بالوقوف مع الجماهير التعاونية وقفة تاريخية مسؤولة . أملين من الجميع وضع المصلحة الوطنية فوق كل شئ وتوحيد جهودهم لإعادة بناء وتطوير الحركة التعاونية وتعزيز دورها في المجتمع وإنهاء حالة التجاهل والترقب واللاأبالية المهيمنة عليها .. فالحركة التعاونية هي من الجميع وللجميع ومسؤولية الجميع.